جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

وبمساهمة Fondation Hanns-Seidel

تنظم ملتقا دوليا حـول

الدولة الاقليمية: اللامركزية و الحكم المحلي، تجربة الدول المغاربية

''Etat territorial, décentralisation et gouvernance locale : L'expérience des pays du Maghreb''

الدكتور فريجة هشام

جامعة المسيلة

مداخلة بعنوان

التنمية المحلية من أجل نظام ديمقراطي

فعاليات الملتقى يومي 27 و28 أفريل 2015

مجمع هيليو بوليس قالمة

الموقع الإلكتروني للجامعة

www.univ-guelma.dz

العنوان

ص ب 401 جامعة قالمة 24000

السنة الجامعية 2014-2015

الدكتور/ فريجة محمد هشام
أستاذ محاضر (ب)
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة المسيلة/ الجزائر
E.Mail: hichem.fridja@yahoo.fr
TEL: 0661.59.35.57

مقدمة:

التنمية المحلية من المواضيع ذات الأهمية على مستوى اقتصاديات مختلف الدول، حيث تقوم التنمية المحلية بمعالجة الخلل الذي تعاني منه البلدان النامية، وتوجد عدة منطلقات تتحكم في التنمية منها استغلال الموارد، مراعاة الخصوصيات المحلية، تحقيق التوازن الجهوي. والتنمية المحلية هي انطلاق من الجزء إلى الكل، ولتجسيد ذلك اعتمدت الدول مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة والتي تعتبر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى القاعدة. ويظهر ذلك بصورة جلية من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت إلى الولاية والبلدية عن طريق الإصلاحات القانونية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تصب كلها في إيجاد الأطر الأساسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية وتوفير الاحتياطات الضرورية لها.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع التنمية المحلية أهمية كبيرة في ظل الدولة الحديثة القائمة أساسا على التدخل في جميع المجالات ومنها التنمية المحلية ومقوّماتها، والتي تعد من المواضيع الهامة نظراً لأنها تحدد علاقة المواطنين بالجماعات المحلية من أجل القيام بعمليات تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على جميع الأصعدة المؤسساتية والجغرافية والثقافية مرتكزا على الإمكانيات الداخلية للمجتمع المحلي.

الإشكالية:

إن الدول في معظمها اتبعت خيارا يحمل في روحه بذور التنمية المحلية، وهذا الخيار يتميز بالحرية الاقتصادية وتوسيع مجال المبادرات المحلية عمومية كانت أم خاصة وتوفير الموارد المالية، أمام هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي التنمية المحلية، وما هي الإستراتيجية الأساسية لتحقيقها؟

وللإجابة على هاته الإشكالية تم طرح الأسئلة التالية:

- ما هو تعريف التنمية المحلية؟
- ما هي الإستراتيجية اللاّزمة للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية؟
- هل الهيئات المحلية قامت بالدور المنوط بها لتحقيق التنمية المحلية؟

منهجية البحث:

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على البيانات والآراء والحقائق، ثم محاولة تفسيرها، حتى يتماشى وطبيعة البحث، كما استعنّا بالمنهج التاريخي بما يتلاءم مع ظهور فكرة التنمية المحلية ووصف ما مرت به.

خطة البحث:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية، ولتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، وللوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة، تم تقسيمها إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية.

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية ومقوّماتها.

المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية.

المطلب الثاني: مقوّمات التنمية المحلية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية.

ظلّ مفهوم التنمية حتى الحرب العالمية الثانية يُطرح على المستوى الوطني، لكن مع ظهور الوعي القومي والتقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تتعلق بتحديد التنمية، فظهرت مثلا التنمية الجهوية، التنمية المحلية. وممارسة تنمية محلية يعني العمل على بناء قوة اقتصادية واجتماعية لمنطقة محلية، من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ونوعية المعيشة وخلق مشروعات استثمارية ناجحة، وفرص عمل في المجتمعات المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية.

تعرف التنمية على أنها ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفصل، وما تصل إليه لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها الموجودة والكامنة وتوظيفها بطريقة أحسن.

فالتنمية لغة: هي النمو وارتفاع الشيء من مكان إلى مكان آخر.[1] كما تعني التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل، أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي أنه فيها عنصر التعدد والفعالية.[2] فهي تعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة، ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج المستخدمة وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة في ارتفاع إنتاجية العمل، وإنتاجية كل من هذه العوامل.[3]

أما التنمية اصطلاحا: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبرة فترة من الزمن في الإنتاج، والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.

كما يتضمن معاني تختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات، حيث شاع استعمال هذا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي والمتمثل في التنمية الاقتصادية.

ومن هذا الأساس يشير تقرير اللّجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات عديدة تتعلق برفاهية الإنسان، منها ما هو روحي وما هو مادي، كما ذهب التقرير أنه من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى غايات أعلى من التوظيف في الريف والمدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية وتأثيرها على تمويل العمل.[4]

وتعتبر عملية التنمية مرتبطة بتغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا التعدد والتنوع جعل التنمية أسلوبا شاملا لكل ما يتعلق بحياة الفرد واعتبار الإنسان في تطور مستمر وحاجته متجددة، لذا فالتنمية لابد أن تواكب هذا التطور والتغير.[5] كما يمكن تعريف التنمية بأنها: "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، أي أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين في جوانب اقتصادية وغير اقتصادية".[6]

1/ الموسوعة العربية العالمية، التنمية، 1986، التنمية فقرة 253، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، 1988، ص 522.

2/ محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 2.

3/ عصام فوزي، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص 142.

4/ تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، 1978، ص 15 .

5 / صالح فلاحي، مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، الجزائر، 2008، ص 3.

6 / أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986، ص 14.

كما تعد التنمية بأنها: "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".[7]

وهذا التعريف يتضمن عناصر أساسية تتمثل في عملية التخطيط والتركيز على الجانب الاقتصادي من أجل الوصول إلى تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع.

كما أن تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ينص على أن: "التنمية هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن".[8]

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية.

تعرضنا في المطلب الأول إلى تعريف التنمية، وسنتعرض في هذا المطلب إلى تعريف التنمية المحلية:

إن مفهوم "المحلي" يرتكز على مفهوم الأقاليم الذي يعتمد على عدة عناصر منها:

- العنصر الجغرافي، ويعني أي منطقة أو مدينة محدّدة جغرافيا بجبال، وديان وغيرها.
- عنصر الانتماء أو الهوية، والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- توفر مجال فضاء متلائم، تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر.
- عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية (سياسية، جهوية...).

من هنا يمكن إعطاء مفهوما للمحلية، بأنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين أشخاص، ممارسات ثقافية ...) بحيث تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك، وبالتالي إعداد إستراتيجيات جماعية للتنمية، ويرى الاقتصادي "برنارد بيكور" أن: "مصطلح الأقاليم مناسب لوصف الفضاءات التي توجد بها تعاونيات وهي فضاءات يتطور بينها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك".[9]

وهكذا بدأت تظهر بوادر التنمية المحلية منذ ستينات القرن الماضي وتزايد الاهتمام بالتسيير على المستوى المحلي كبديل ورفض لنظام التسيير المركزي الذي كان يسيطر على اقتصاديات العالم.[10]

---

7 / محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 20.

8 / إكريم عبد النبي العبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1995، ص 91 .

9 / محمد قادير، نظرة على التنمية المحلية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.tanmia.ma

10/ Jean Yves (G), Stratégie de développement territorial, éd economica, Paris, 2003, P 91.

وكان الهدف أن تجعل الدولة من التنمية المحلية هو القضاء على الفوارق الجهوية، كما أن تنمية أي إقليم يجب أن تَأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم، وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية المحلية من القاعدة اقتصاديا واجتماعيا، ومع بداية الثمانينات بدأ مصطلح التنمية المحلية يحوز اعترافا من طرف المؤسسات الحكومية والجمعيات، وقد تركزت التنمية المحلية وتمثلت في تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم، واعتبرت التنمية المحلية بأنها تضامن محلي يخلق علاقات اجتماعية جديدة، ويظهر سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.[11] وهكذا أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة باعتبارها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، وهي تحقق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من ناحية تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية.[12]

وهكذا فإن التنمية المحلية هي السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات تهدف إلى رفع مستوى المعيشة.[13]

فالتنمية عملية متكاملة في جوانبها الاقتصادية والإجتماعية، وأن التنمية المحلية تواكب التغيرات المتمثلة في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، ومحاربة التقاليد الفاسدة والتي تقف حجرة عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة.

فالتنمية المحلية نشاط منتظم يهدف إلى تحسين أحوال المعيشة وتنمية قدرات وتنسيق النشاط والمساعدات للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية.[14]

وتقوم التنمية المحلية على مساهمة المواطنين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى المعيشة وتوفير ما يلزم من الخدمات الفنية بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة وجعلها أكثر فعالية.[15]

كما عرّفت الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".[16]

11/ Jean Louis (Guigon), Le Développement local : Espoir et freins, développement local et décentralisation, éd economica, Paris, 1986, P 47.

12 / عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.

13 / أحمد رشيد، مرجع سابق، ص 16 .

14 / مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 133 .

15 / مصطفى الجندي، مرجع سابق، ص 49 .

16 / ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ السعودية، ص 50 .

رغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول التنمية المحلية، إلاّ أنه يمكن القول بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث التغيير المرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة ويظهر بأن القاعدة الأساسية للتنمية المحلية تكون بالمشاركة، فتجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركّزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبء مستمر وثقيل على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية.

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية ومقوماتها.

تشمل التنمية عدة ميادين مثل التنمية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، ويمكن القول بأنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

كما أن التنمية هي زيادة محسوسة في الخدمات والإنتاج ومرتبطة بحركة المجتمع، ومستخدمة الأساليب العلمية الحديثة من التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية.

مجالات التنمية المحلية متعددة فهي تشمل عدة مجالات منها:

1)- التنمية الاقتصادية: يقصد بها تحسين واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد.[17]

كما أن غاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد ومستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية يهدف أساسا إلى وضع مخططات لتطوير الوضعية الاقتصادية المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي والمنشآت القاعدية.

والتنمية المحلية الناجحة هي التي تهدف إلى إعداد برامج على أساس التخطيط العلمي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان عن طريق:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة الإنتاجية، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري.
- التخفيف من الفوارق بين الولايات وداخل الإقليم الواحد.

17 / مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994، ص 378 .

– ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة، مع إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في ميادين الإنتاج والخدمات.

– تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، مع إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.[18]

2)– التنمية الاجتماعية: وهي تسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي، حيث أن مفهوم التنمية المحلية جوهرها العنصر الإنساني وإعداد برامج للنهوض به والاهتمام وخلق الثقة في فعالية البرامج الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الاستثمار في الموارد البشرية،[19] عن طريق ما يلي:

– تحسين ظروف المواطنين بتطوير مراكز الحياة، وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار وتثبيت السكان وخاصة في المناطق الريفية.

– ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة والغاز والكهرباء، المواصلات والاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة والترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية).

– محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة وإدماجها في المجتمع.

– القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل مع توزيع القطع الأرضية وتشجيع السكن الخاص لميسوري الدخل والسهر على رونق وجمال المدن المحلية.

– التصدي للآفات الاجتماعية مثل الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات...، والعمل على نشر الفضيلة والتسامح عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة، وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس قيم التضامن.

3)– التنمية السياسية: تهدف إلى تنمية النظام القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي وسط المتغيرات في البيئة الدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة، من خلال استقرار النظام السياسي والأخذ بالمشاركة الشعبية، المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم، وهكذا فإن التنمية المحلية تمثل عاملا فعّالا في مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق المطامح الشعبية والترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترتبط بمدى كفاءة أعضاء الهيئات المحلية وحرصهم على تنفيذ المشاريع في مختلف القطاعات.[20]

---

18 / خنفري خيدر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص21.

19 / محمد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989، ص 49 .

20 / أكد الميثاق الوطني على أهمية المجالس الشعبية الولائية باعتبارها قاعدة أساسية للتنمية الوطنية. (الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 16 فيفري 1986، العدد 7).

كما تعد الإدارة المحلية جهاز رئيسي للدولة تطلع من خلاله على آراء وانشغالات المواطنين في مختلف القضايا، وتسهر بواسطتها على إنجاز المشاريع، وذلك بحكم احتكاكها بالمواطن وحيوية المهام التي تضطلع بها، وتعد همزة وصل وأداة ربط بين الجهاز الإداري والمواطن.

وهكذا فإن التنمية المحلية ترتبط وتحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية، وذلك عن طريق مساهمة الإدارة المحلية في تفعيل وتجنيد الإمكانيات المحلية، كما تهدف إلى:

– تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية.

– التقدم الاجتماعي يتحقق من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا عبر التوزيع العادل للموارد.

–كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية في الجزائر مثلا، وتحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية، وذلك عن طريق نشر وتعزيز المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدماتية.

– إتباع سياسة التشريعات التحفيزية للتنمية المحلية، عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية، ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات.

4)– تنمية الكفاءة الإدارية والتخطيط: وذلك عن طريق إتباع سياسة وعناية فائقة بتدريب الكفاءات البشرية وتشجيع البحوث والدراسات والابتكار الذي تقوم به العناصر البشرية المالكة للمهارات والقدرات، لأنها تشكل عاملا حاسما في تطور الدول وامتلاكها لمزايا تدفع عملية النمو، والاهتمام بالعنصر البشري يتمثل في توسيع مجالات وفرص اختياراته وتدعيم قدراته والانتفاع بها.[21] ولقد استطاعت أوربا واليابان الوصول إلى أعلى درجات التقدم بفضل ما تملكه من موارد بشرية رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية، في حين أن الكثير من الدول تملك من الأموال والموارد الطبيعية ولازالت تعيش حالة من التخلف بجميع أشكاله.

وترتبط التنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعّالة تقوم باستخدام طرق حديثة في حل ما يواجهها، ورفع مستوى أدائها.[22] وإلى جانب الكفاءة الإدارية يلعب التخطيط دوره المحوري، باعتبار أنه مجموع الخطط التي توضع من أجل تحقيق الأهداف، كما يعد مجالا حيوياً لعملية التنمية التي يعتبر فيها أفراد المجتمعات المحلية عنصراً فعّالاً للمساهمة في إدارة شؤونهم العامة.

ولكي يكون التخطيط للتنمية المحلية سليما لابد أن يقوم على مجموعة من الأسس وهي:

– أن يكون التخطيط واقعيا معتمدا على أساس الموارد البشرية والمادية، وأن يكون مرنا وشاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.[23]

---

21 / أحمد الشريفي، تجربة التنمية المحلية بالجزائر، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
http://www.4shared.com/file/15444099.../html?s=1

22 / إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة إدارة، عدد 3 يناير، الجزائر، 1992، ص 54 .

23 / مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 228 .

– إعداد خطة عن طريق جمع البيانات والمعلومات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الحالي للتنمية المحلية، وماذا سيكون وضع التنمية في المستقبل وإلى أين سنذهب، وكيفية تحقيق الأهداف التي تم وضعها وكيف سنصل إليها.[24]

– إجراء مراجعة على الأقل مرة واحدة في السنة لإستراتيجية التنمية المحلية، وذلك باستخدام مؤشرات ومتابعة وتقييم الاقتصاد المحلي، والموارد المتاحة، ومستوى المشاركة، والأحوال المحلية المتغيرة، والعلاقات الاقتصادية في إطار الاقتصاد المحلي، وفي إطار السوق الوطنية والدولية، ومراقبة سير التقدم في كل مشروع على حدة، وهذا كله من أجل إعطاء صانعي القرارات المحلية الأدوات التي يحتاجونها لتكييفها مع المتغيرات المحلية.[25] ويجب أن تطابق برامج التخطيط حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تستهدفه الدولة.

كما أن عملية التخطيط المحلي ترتبط بمساهمة السكان المحليين، وترتبط بالقيادات الإدارية المحلية وبالأشخاص الذين يتولون أمره، وتستند على المهارات الفنية وقدرة الابتكار، ويجب أن يراعي التخطيط الظروف الاجتماعية والحضارية من أجل القيام بالتنمية المحلية.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية.

إن مقومات التنمية المحلية تظهر في حجم الموارد المالية المحلية المتوافرة وقدرة العنصر البشري الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد وإشراك جميع المواطنين، وإشاعة الثقة وتفعيل دور العنصر البشري، مع وجود إدارة محلية لتطبيق ووضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان المحلية.

1)– المقومات المالية: يلعب المال دورا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح التنمية المحلية يرجع أساسا إلى وجود الموارد المالية، كما أنه كلما زادت الموارد المالية لدى الهيئات المحلية يؤدي ذلك إلى ممارسة الإدارة المحلية اختصاصاتها على الوجه الأكمل، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى إدارة تسيير الأموال المخصصة لتنمية وإنشاء المشاريع وكذا الرقابة المستمرة.[26] وتعتبر من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية: "توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم ترشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة".[27] كما تساهم المقومات المالية في عملية التنمية المحلية من خلال:

– دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم الدعم المالي.

– منح القروض والتسهيلات البنكية، وأن لا تكون القروض على أساس شروط قاسية.

---

24 / عبد الله بن علي المرواني، التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث، الرياض، 2005، ص 13 .

25 / استراتيجيات إقليمية للتكنولوجيا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.risinc.org

26 / صلاح فلاحي، مرجع سابق، ص 6.

27 /خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985، ص 35.

– سن تشريعات مالية ملائمة من بينها الإعفاء التام أو الجزئي للمشاريع المحلية من ضريبة الدخل لفترة مناسبة، من أجل السماح لهذه المؤسسات بتكوين رؤوس أموال.

– تفعيل دور الرقابة النوعية للمنتجات المحلية من أجل تشجيع المنافسة وليس الرقابة المعرقلة.

– تقديم وتسهيل الحصول على العقار لإقامة مشاريع التنمية المحلية من قبل الإدارة المحلية ودعم إنشاء المناطق الصناعية والتجارية المتخصصة بالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة.[28]

ولكي تتحقق التنمية المحلية بأفضل صورة فإنها بحاجة إلى تدفقات مالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت، وتعتمد التنمية المحلية على التمويل المحلي. ومصادر التمويل المحلي تنقسم إلى موارد مالية ذاتية منها الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم، والموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية والإعانات والقروض، كما تعتمد على إعانات الدولة.[29]

2)– المقومات البشرية: العنصر البشري هو الذي يستخدم الموارد المتاحة له أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللاّزم لإقامة المشاريع التنموية، وهو الذي يتابعها ويعيد النظر فيها ويسهر على تنفيذها ويذلّل الصعوبات التي تعترضه ويجد الحلول المناسبة لها.

وأصبحت عملية تكوين العنصر البشري عنصرا فعالاً باعتباره يعد من أهم ركائز التنمية المحلية، كما أنه هو المسير الذي يساعد المؤسسة على الاستجابة لمختلف التطورات وفي مختلف المجالات، ولهذا يجب تأهيل وتدريب العاملين على التكنولوجيات الحديثة ومعرفة كيفية التفتح على منافسة الغير. لذلك فإن أهداف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن الإنسان يملك طاقات ذهنية وجسدية، يجب الاستفادة منها لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، وذلك بالارتكاز على الرعاية الاجتماعية وتوفير الشروط الكريمة لاحتياجات الإنسان والمتمثلة في توفير الغذاء والصحة والتعليم والسكن.

كما يجب توفير التأهيل الفني المتمثل في القدرات العلمية التي يمكن الموظفين والعاملين من تحقيق التواصل الدائم بالمتطلبات والتطورات التكنولوجية التي تسمح بمواكبة عملية التنمية، وذلك عن طريق التدريب والتكوين المستمر ونشر الوعي الفكري والثقافي.[30] والسماح بالمشاركة الشعبية التي تتمثل في إشراك جميع المواطنين في تحديد احتياجات التنمية المحلية، وإعداد برامج العمل وتنفيذها، وإشاعة الثقة والطمأنينة بين المواطنين والتي تتمثل في تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية[31].

---

28 / عبد الله بن علي المرواني، مرجع سابق، ص 16 .

29 / خنفري خيدر، مرجع سابق، ص 25 .

30 / خنفري خيدر، مرجع سابق، ص 26 .

31 / استراتيجية تنمية الموارد البشرية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
www.mancoman.gov.om/arabic/hrd-strategy4.

3)- المقومات التنظيمية: تظهر المقومات التنظيمية في وجود إدارة محلية مهمتها تنظيم الشؤون المحلية، وتعرف الإدارة المحلية بأنها: "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين" [32].

كما تعرف بأنها: "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات.[33] كما أنها: "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات وحدات إدارية أخرى إقليمية، أو مصلحة مستقلة قانونياً عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة" [34].

ويمكن القول أن العنصر البشري هو العمود الفقري للتنمية المحلية، باعتبار أن العناصر الأخرى المكونة لتنمية المحلية لا فائدة منها دون أن تكون للموارد البشرية كفاءة عالية، فبدون موارد بشرية مدربة ومؤهلة لن تكون هناك مردودية وإنتاجية تساهم في التنمية. لذلك يجب تكوين العنصر البشري والاحتفاظ به وتحسين قدرته وتطويرها.[35] وعلى هذا يمكن القول أنه على الجماعات المحلية أن تلعب دوراً رائداً في تدبير مواردها البشرية باعتماد الأسلوب العلمي، واعتبار أن: "الإنسان هو مصدر الثروة ومنبعها".

إن التنمية المحلية تقوم على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتكاملة، كما أن مهام التخطيط والاستثمار والتعمير والبيئة والتجهيز، أصبحت تتطلب كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على ترجمة هذه الخيارات إلى واقع ملموس، عن طريق التحفيز والتكوين، عبر إنشاء معاهد متخصصة لتكوين الموارد البشرية ومدِّهم بالوسائل والآليات لإدارة الموارد المالية والتخطيطية، حتى يتم تحقيق الأهداف والوصول إلى تلبية احتياجات التنمية المحلية.

ولقد تنبهت الكثير من الدول لأهمية العنصر البشري، وفي هذا الإطار ابتدعت أساليب جديدة من أجل زيادة النمو، وتجاوز الطرق التقليدية وأنظمة التسيير القائمة على التحكم والمراقبة أي التخلص من التنظيمات البيروقراطية واعتماد أسلوب التدبير أو "المناجمانت Management" وتشمل أهمية الموارد البشرية التي يجب نقلها إلى المساهمة في التنمية المحلية ما يلي:[36]

- تخطيط الموارد البشرية، ويقصد بها احتياجات التنمية المحلية ويتطلب هذا تحديد ما هو متاح وما هو مطلوب للمشاركة في النهوض بأعباء التنمية.

---

32 / علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 97 .

33 / علي خاطر شطناوي، المرجع نفسه، ص 97 .

34 / محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 9 .

35 / جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 4 .

36 / آفاق إدارة تدبير الموارد البشرية بالجماعات المحلية، مقال منشور على موقع الإلكتروني:
www.startimes.com/?t=22328441.

– تحليل وتوصيف الوظائف، ويقصد بها التعرف على واجبات كل وظيفة ومواصفات من سيشغلها عن طريق إجراء عمليات المقابلة والاختبارات وغيرها لضمان الشخص المناسب في المكان المناسب.

– تصميم نظام الأجور والحوافز، وتهتم هذه الوظيفة بتحديد كل وظيفة وأهميتها وتحديد أجرها، مع تحديد الحوافز الفردية ووضع نظم الترقية.

– إعداد خطة التدريب، وتستهدف تحسين كفاءة العاملين من خلال تزويدهم بالمعلومات وإكسابهم المهارات المناسبة للعمل مع وضع نظام لتقويم العاملين وآثار التقويم ونتائجه.

– وضع نظام الرعاية الصحية للعاملين وتهيئة جو الثقة والتفاهم، والبحث عن مطالب وشكاوى العمال والنقابات العمالية، مع وضع نظام لبحث ومعالجة هذه الشكاوى.

الخاتمة:

إن تحقيق التنمية المحلية يتطلب العناية بالعنصر البشري ودعم مكانته، وهذا نابع وناجم عن إيمان في العمق بفرص النجاح الذي يختزنه هذا المورد، لاسيما إذا علمنا أن التحديات المستقبلية ستكون إنسانية أكثر منها مالية، خاصة وأن الرهان على التنمية المحلية هو رهان حقيقي على الثروة البشرية التي يمكن اعتبارها الثروة الحقيقية لأية تنمية.

كما أن التنمية المحلية تهدف إلى إحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الخدماتية للمجموعة المحلية، وتدفع بمساهمة الهيئات والوحدات المحلية على التكفل بالتنمية المحلية وتنمية المجتمع، وفتح باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا، وخلق مفهوم واضح للتنمية المحلية، وجعل هذه التنمية مبنية على الاحتياجات الفعلية للمواطنين عن طريق التخطيط للمشاريع المطلوبة.

النتائج:

1)– العنصر البشري أهم مورد يساهم في تحقيق التنمية المحلية ولهذا يجب تكوينه لتحقيق الاستفادة من الطاقة والكفاءة الكامنة فيه، وتنمية معارفه وتدريبه والتعامل معه بمرونة وذكاء من أجل رفع الأداء وتحسين التسيير لمواجهة التحديات التي تفرض نفسها على بيئة التنمية المحلية.

2)– التخطيط المسبق لمشاريع التنمية المحلية يمثل حجر الزاوية إذ لا يمكن قيام تنمية محلية دون تخطيط واضح المعالم والأهداف والنتائج.

3)– الاعتماد على المجتمع المحلي ومشاركة الفاعلة في التبعية المحلية وأن يكون المواطن المحلي على دراية بالمشاريع التي تقام له، وتوعيته بأنه هو المستفيد منها وصاحبها، وعليه أن يتابعها ويسهر على متابعة تنفيذها.

التوصيات:

1)- وضع نظام ضريبي فعّال ومنصف يسهل التدفقات المالية للتنمية المحلية، كما يقوم هذا النظام بترشيد النفقات المحلية، ويركز على القطاعات الأساسية كبناء الهياكل القاعدية والصحة والتعليم ومحاربة الفقر.

2)- استغلال الممتلكات المحلية العقارية والمنقولة منها بطريقة عقلانية، وذلك بجردها بسجلات رسمية وتسوية طبيعتها القانونية، والقيام بترميم الممتلكات العقارية المهملة أو إعادة بنائها وتصليحها وكرائها، لأنها تكوّن مورد مالي يساهم في تغطية العجز المحلي.

3)- استقطاب التجارة الموازية والأنشطة التي تقام على أرصفة الشوارع والطرقات، حيث أصبحت المكان المفضل لعرض مختلف السلع وعليه يمكن استغلال هذه الظاهرة بإعطائها بعداً قانونيا من خلال السماح للتجار بناء على ترخيص تمنحه الهيئات المحلية، وإخضاع الشخص لضريبة تم حسابها بناء على طبيعة النشاط الممارس، وذلك لتحقيق مورد إضافي للخزينة المحلية.

4)- إشراك مختلف فئات المجتمع المدني التي تنشط على المستوى المحلي، من خلال اقتراح ومرافقة المشاريع، وتكريس ثقة التشاور بما يخدم المجتمع المحلي تجسيدا لمبدأ الإدارة الجوارية التي تعمل على خدمة المواطن وتشجع على الشفافية.

5)- محاربة الفساد الذي يهدر الموارد المالية، ويعيق مشاريع التنمية المحلية، كما يؤدي الفساد إلى تردي نوعية وجودة المشاريع والخدمات المنجزة، ولذا وجب محاربة الفساد بكل أشكاله، وهذا بالالتزام بالشفافية في تسيير وتنفيذ المشاريع وعند إبرام الصفقات، والتطبيق الصارم للقوانين ومعاقبة المخالفين، وهذا بتفعيل دور الرقابة بالإضافة إلى إشراك المواطن في النشاط المحلي في كافة مراحله.

6)- تعتبر عصرنة وسائل التسيير أداة مهمة تستعملها الإدارة، ولهذا وجب على الإدارة المحلية من أجل النهوض بالتنمية، أن تلجأ إلى استعمال أجهزة الإعلام الآلي، وأن تتوفر على مكاتب خاصة بالتخطيط وتوفير معلومات دقيقة تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات المناسبة.